Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.33/ No.2 / 2025 المجلد 33 / العدد 2/2025

مفهوم ما بعد الحداثي للقانون دراسة نقدية في فلسفة القانون

مصطفى فاضل كريم الخفاجي
كلية الآداب/ جامعة بابل
Mustafa.karim@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 2024/12/30 تاريخ قبول النشر: 27/ 2025/1 تاريخ نشر البحث: 26/ 2/ 2025

المستخلص

تتلخص فكرة ما بعد الحداثي للقانون في رفض فكرة الحقيقة الموضوعية ويتحدى فكرة السرد العالمي الواحد. في سياق الفقه، وتشكك ما بعد الحداثة في حياد الأنظمة القانونية وموضوعيتها، مع التركيز على أثر اللغة والسلطة والسياق الاجتماعي في تشكيل المعنى القانوني. وتلفت الانتباه إلى عدم التحديد والغموض في اللغة القانونية، ويمكن أن تشتمل تفسيرات ما بعد الحداثة للقانون النظر بشكل نقدي في عدم المساواة القانونية وتحليل صفتها المعيارية النظرية بالمنهج لإكمال مشروع فلسفة القانون، فالمهم في هذه الدراسة هو الوقوف على مفهوم ما بعد الحداثي للكشف عن أهم العوائق والمتغيرات وإعادة تشكيل المناهج الحداثية بالاطلاع على تعقيدات والتناقضات الحديثة وعدم تصديق السرديات الكبرى كما يراها ليوتار، لذا يمكن استخدام الممارسات النقدية المرتبطة بفلسفة ما بعد الحداثة، مثل التفكيك أداة تفسيرية لضمان الاعتراف بمجموعة من القيم والمعايير المختلفة والمتنوعة أو النظر فيها بوصفها فلسفة، وترفض ما بعد الحداثة مفاهيم العقلانية والموضوعية والحقيقة العالمية. وبدلا من ذلك، تؤكد على تنوع التجربة الإنسانية وتعدد وجهات النظر. لهذا يتطلب نهج ما بعد الحداثة أن يتتبع الباحث معاني أو تفسيرات معينة بعلاقاتها مع غيرها من المعاني والتفسيرات، لقد تحدى فكرة وجود يقينيات أو حقائق عالمية، واعتمدت ما بعد الحداثة على فلسفة منتصف وأواخر القرن العشرين، ودعت إلى أن تكون التجربة الفردية وتفسير تجربتنا أكثر واقعية من المبادئ المجردة.

الكلمات الدالة: فلسفة، قانون، نقد، ما بعد الحداثي

Law in the Postmodern View: A Critical Study in the Philosophy of Law

Mustafa Fadel Karim Al-Khafaji
College of Arts/ University of Babylon

Abstract

The postmodernist idea of law rejects the idea of objective truth and challenges the idea of a single universal narrative. In the context of jurisprudence, postmodernism also questions the neutrality and objectivity of legal systems, focusing on the role of language, power, and social context in shaping legal meaning. It also draws attention to the indeterminacy and ambiguity in legal language, and postmodern interpretations of law can include critical consideration of legal inequalities and analysis. Its theoretical normative character is through the method to complete the philosophy of law project. What is important in this study is to understand the concept of postmodernism in order to reveal the most important obstacles and variables and reshape modernist approaches by examining the modern complexities and contradictions and not believing in the grand narratives as Lyotard sees them. Therefore, practices can be used. Criticality

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

associated with postmodern philosophy, such as deconstruction, as an interpretive tool to ensure recognition of a set of values and norms Different and diverse or viewed as a philosophy, postmodernism rejects the notions of rationality, objectivity, and universal truth. Instead, it emphasizes the diversity of human experience and the multiplicity of perspectives. This is why the postmodern approach requires that the researcher trace certain meanings or interpretations through their relationships with other meanings and interpretations. It has challenged the idea of the existence of certainties. Or universal truths. Postmodernism drew on the philosophy of the mid-to-late twentieth century and advocated that individual experience and the interpretation of our experience were more concrete than abstract principles.

Keywords: philosophy, law, Criticism, Postmodernism

المقدمة

تمثل فلسفة ما بعد الحداثة للقانون ردًّا نقديًا على النظريات القانونية التقليدية التي أرسَت مفهومًا ثابتًا ومطلقًا للقانون استنادًا إلى العقلانية. فقد أكدت الفلسفات القانونية التقليدية، التي نشأت في عصر التنوير، أن القانون ينبغي أن يكون كليًا وشاملًا، وأن العدالة تتحقق بتطبيق قواعد قانونية ثابتة وموضوعية. إلا أن فلسفة ما بعد الحداثة تشكك في هذه الافتراضات، وتعد أن هذه المواقف تهمش الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تفسير وتنفيذ القانون.

في هذا الإطار، ترفض ما بعد الحداثة العقلانية المركزية التي عدّت العقل الأداة الوحيدة لفهم الحقيقة والعدالة. بدلاً من ذلك، ترى أن الحقيقة والمعرفة متغيرة وتتأثر بالمواقف الاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يجعل القانون ليس مجرد تطبيق ثابت لقواعد محايدة، بل عملية حية ومعقدة تتشكل وتتغير تبعًا للظروف.

أحد أبرز المفاهيم التي تتبناها ما بعد الحداثة هو "الوداع للعقل"، الذي يعني أن العقل لا يمتلك الإجابات النهائية أو الشاملة، بل يتأثر بتعدد الأصوات والأيديولوجيات. ومن ثم، فإن تطبيق القانون يصبح أكثر مرونة وأقل قابلية للتطبيق الكلي أو المطلق. هذا يدعو إلى الاعتراف بالقانون بوصفه ظاهرة متغيرة تخضع للتفسير والنقد المستمر.

تستند فلسفة ما بعد الحداثة إلى الفكر ما بعد البنيوي الذي يركز على رفض الحقيقة الثابتة وتأكيد تعدد الآراء والتفسيرات. بالنسبة لها، لا يمكن للأنظمة القانونية أن تكون مفهومة أو قابلة للتطبيق بشكل ثابت عبر كل السياقات، بل يجب أن تكون مدفوعة بالحاجة إلى التكيف مع التنوع البشري والاجتماعي. وترفض ما بعد الحداثة النظر إلى القوانين بوصفها أدوات محايدة، بل تمثل هذه القوانين نوعًا من القوة والسيطرة الثقافية، تتحكم في موازين العدالة بطريقة غير محايدة.

من هذا التحليل، يمكن القول: تدعو فلسفة ما بعد الحداثة للقانون إلى تجاوز التفسير التقليدي للقانون وتحفز التفكير النقدي الذي يعترف بالمرونة والتحولات التي يشهدها المجتمع. فهي تفتح الباب لتطبيق أطر قانونية تتسم بالتعددية والاعتراف بحقوق الإنسان المختلفة في سياقات متعددة، مما يعكس الواقع المعقد والمتغير باستمرار في المجتمعات الحديثة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أهداف البحث

1. تحليل تأثير ما بعد الحداثة على مفاهيم القانون: بهدف دراسة تأثير فلسفة ما بعد الحداثة على المبادئ القانونية التقليدية مثل الشرعية والعدالة، وكيف تسهم هذه الفلسفة في إعادة تشكيل المفاهيم القانونية عبر التحدي والتفكيك.
2. استكشاف العلاقة بين فلسفة ما بعد الحداثة ونظرية القانون: يسعى البحث إلى فحص كيفية تأثير مفاهيم ما بعد الحداثة على النظريات القانونية، وتحليل كيف تساهم هذه الفلسفة في إحداث تحولات في مفهوم السلطة القانونية والتفسير القضائي.
3. دراسة تأثير ما بعد الحداثة على الممارسات القانونية المعاصرة: يتوجه البحث إلى استكشاف التأثيرات التي تتركها الأفكار ما بعد الحداثية على الأنظمة القانونية الحديثة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الفلسفة على أساليب تطبيق القانون والتفسير في السياقات القانونية الحالية.
4. مراجعة نقدية لآثار ما بعد الحداثة على عملية التفسير القانوني: يبحث البحث في كيفية تأثير ما بعد الحداثة على فاعلية وموضوعية التفسير القانوني، ويفحص كيف أن النصوص القانونية قد تتأثر بالتوجهات متعددة التفسيرات التي تقدمها هذه الفلسفة.
5. استكشاف التحديات التي تثيرها ما بعد الحداثة في مواجهة الأنظمة القانونية التقليدية :يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تطرأ عندما تُنزع الأسس الثابتة من النظام القانوني التقليدي، وكيف يمكن للتوجهات المابعد حداثية أن تهدم هذه الأسس.
6. اقتراح آليات بديلة لفهم تطبيقات القانون في ضوء ما بعد الحداثة :يسعى البحث إلى تقديم إطار فلسفي مختلف لفهم تطبيقات القانون في ظل مفاهيم ما بعد الحداثة، بالتركيز على أهمية التفسير الحر والمتعدد للنصوص القانونية.
7. مناقشة إمكانية تطبيق فلسفة ما بعد الحداثة لتطوير الأنظمة القانونية :يسعى البحث إلى استكشاف كيف يمكن لفلسفة ما بعد الحداثة أن تكون أداة لتطوير الأنظمة القانونية، مع التركيز على تعزيز القيم الإنسانية والتضامن المجتمعي عبر تطبيقاتها القانونية.

مشكلة البحث

تنطلق إشكالية البحث من إعادة تشكيل الوعي القانوني في ظل فكر ما بعد الحداثة الذي يطرح تحديات عميقة للمفاهيم التقليدية للشرعية والنظام القضائي. إن الفلسفة ما بعد الحداثية، وعبر تفكيك البنى الجامدة للأيديولوجيات القانونية السائدة، تدعو إلى الإقرار بتعددية القانون وتحولاته المستمرة وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات. لا تقف المسألة هنا عند تقويض الأسس الثابتة للقانون، بل تتعداها لتطرح تساؤلاً أساسياً عن كيفية تجديد الشرعية القانونية في زمن يتسم بتفكيك الهويات وتغير منظومات القيم.

وتتركز المشكلة في إمكانية تفاعل هذا الفكر النقدي مع البنى القانونية الحالية، ومدى قدرة الأفكار ما بعد الحداثية على تقديم حلول قانونية بديلة يمكنها مواكبة التحديات المعاصرة، خاصة في ظل انفتاح القانون على

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مجالات متشابكة من النزاعات الثقافية والسياسية. من هنا، يتمثل السؤال الأبرز في كيفية تقديم مفهوم للعدالة القانونية يرفض الأطر التقليدية الضيقة التي يفرضها نظام القانون التقليدي، ويعكس تنوع الواقع الاجتماعي والسياسي.

المنهج المتبع

تعتمد الدراسة على منهجية شاملة تشمل التحليل النقدي لتفكيك المفاهيم القانونية التقليدية، والمقارنة بين الأنظمة القانونية لفحص تأثير فكر ما بعد الحداثة على العدالة والشرعية. واستخدام الأسس الفلسفية لفهم تأثير ما بعد الحداثة على تفسير القوانين، والمنهج التأويلي لدراسة تأويل النصوص القانونية في السياقات المتغيرة. أخيراً، يعتمد المنهج التفاعلي لدراسة تأثير التغيرات المجتمعية على قدرة النظام القانوني على التكيف مع التحديات المعاصرة.

يتناول هذا البحث دراسة نقدية لمفهوم ما بعد الحداثة في فلسفة القانون عبر تحليل المعيار الفلسفي لما بعد الحداثة المنبثق من الفكر ما بعد البنيوي الفرنسي. والتركيز في البداية على رفض العقلانية التقليدية عبر فلسفة ما بعد الحداثة، التي تتبنى فكراً تفكيكياً يثير تساؤلات عن طبيعة المعرفة وتفسير الواقع. يقوم البحث أيضاً بتناول انتقاد نيتشه للنظريات المنطقية الموروثة، ويوضح كيف أن نيتشه يرى المنطق ليس أداة ثابتة للبحث عن الحقيقة، بل وسيلة لخدمة الأهداف الثقافية والاجتماعية، مشيراً إلى ضرورة التفكير الإبداعي الذي يتجاوز القيود التقليدية. ويتناول البحث الأفق الأبوكالبتي الذي يتجسد في تفكيك الأسس المعرفية المتعارف عليها، مما يعيد النظر في الأنظمة الفكرية التي تحكم المجتمعات الغربية. أما في الجزء المتعلق بالقانون، فيفحص تأثير فلسفة ما بعد الحداثة على فهم القانون، حيث يعد القانون من هذا المنظور تجسيداً لزوال الذات الإنسانية، وصراعاً مستمراً على المعنى، مع تأكيد أن مفهوم الثوابت القانونية لا مكان له في فكر ما بعد الحداثة. ويعرض البحث فكرة "نهاية السيرة القانونية الكبرى"، حيث يسهم السرد الأدبي والقانوني في إعادة تشكيل المعاني القانونية بعيداً عن المركزية والثبات. في الختام، يخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تؤكد تأثير ما بعد الحداثة العميق في إعادة تشكيل الفهم القانوني وتقديم سرد قانوني متعدد ومتغير يعكس التعددية الثقافية والتفسيرية في العالم المعاصر.

المبحث الأول/المعيار الفلسفي لما بعد الحداثة (المفاهيم والتصورات)

مقدمة

يرتبط قانون ما بعد الحداثة بتفسيرات النظام القانوني باستخدام فلسفة ما بعد الحداثة ونظريات ما بعد الحداثة. وأنها ذات صلة بالقانون في سياق عصر ما بعد الحداثة. منذ منتصف التسعينيات، ركزت الاجتماعات السنوية لرابطة كليات الحقوق الأمريكية على إدراج إستراتيجيات تفسير ما بعد الحداثة. ويمكن أن تتضمن تفسيرات ما بعد الحداثة للقانون. ويمكن استخدام الممارسات النقدية المرتبطة بفلسفة ما بعد الحداثة، مثل القراءة والكتابة النقدية والتفكيكية، أداة تفسيرية لضمان الاعتراف بمجموعة من القيم والمعايير المختلفة والمتنوعة أو أخذها في الاعتبار.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد أدرك الفقه والقضاء في مرحلة مبكرة من تاريخ النظام القانوني الحديث فقر المذاهب القانونية التي تعتمد على العنصر الشكلي للقانون باعتباره مجرد وصية صادرة عن هيئة عليا. وظهرت مبكرا اتجاهات قانونية واقعية أجمعت على رفض الرؤية التقليدية القائلة: يقتصر عمل القاضي على الكشف عن إرادة المشرع بتنفيذ النصوص القانونية والنطق بهذه الإرادة للاعتراف بالعمل الابتكاري للقاضي في وضع القانون، وليس مجرد إصداره. اي ينظر إلى القاضي تقليدياً منفّذا لإرادة المشرّع، لكن فلسفياً، يتجاوز عمله مجرد التطبيق إلى إبداع قانوني خفي عبر التفسير والتأويل، مما يجعله مسهماً في تشكيل القانون وليس مجرد ناطق به.

وعادة ما يتجاوز القاضي في ممارسته العملية الشكل ليتعمق في أعماق النصوص القانونية ليتعرف على طبيعتها الموضوعية وطبيعة العناصر التي تتكون منها.

القانون في نهاية القرن العشرين هو ممارسة مبنية على مفاهيم فلسفية قانونية مثل النظرية التمثيلية للحقيقة، والحياد، والعالمية، والشرعية. يستجيب محتوى هذه المفاهيم لتقاليد النموذج الثقافي الغربي. نحن نشارك تجربة التجزئة في هذا الإجماع الثقافي: نحن نعيش في عالم من عدم التجانس والتعددية الذي يدعم ادعاءات المفاهيم المختلفة للعالم والحياة التي يتقاسمها سكان الفضاءات الصغيرة. وينبغي تكييف نظرية القانون لتأخذ هذه التجربة بعين الاعتبار. نقترح تغييراً في الاتجاه الموجه نحو إنشاء مفاهيم قانونية تشغيلية: العدالة الإبداعية، والعقلانية المنظورية، والنظرية المنهجية للحقيقة، والعملية القضائية التي تضمن تجربة التعددية الثقافية. تؤكد ما بعد الحداثة الحاجة الملحة إلى شكل جديد من الاستدلال القانوني.

المطلب الأول /فلسفة ما بعد الحداثة

هي حركة فلسفية نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين استجابة نقدية للافتراضات المزعومة الموجودة في الأفكار الفلسفية الحداثية في ما يتعلق بالثقافة أو الهوية أو التاريخ أو اللغة التي تطورت في عصر التنوير في القرن الثامن عشر، وتتميز بالشك الواسع النطاق، أو الذاتية، أو النسبية؛ شك عام في العقل؛ وحساسية حادة لأثر الأيديولوجيا في تأكيد السلطة السياسية والاقتصادية والحفاظ عليها.

طور مفكرو ما بعد الحداثة مفاهيم مثل: (الاختلاف والتكرار والأثر والواقعية المفرطة) لتقويض (السرديات الكبرى) ووحدة الوجود واليقين المعرفي. وتتساءل فلسفة ما بعد الحداثة عن أهمية علاقات القوة والشخصنة والخطاب في "بناء" الحقيقة ووجهات النظر العالمية. يبدو أن العديد مما بعد الحداثيين ينكرون وجود واقع موضوعي، ويبدو أنهم ينكرون وجود قيم أخلاقية موضوعية. [1،ص48]

تأثرت فلسفة ما بعد الحداثة بشكل كبير بكتابات سورين كيركيجارد وفريدريك نيتشه في القرن التاسع عشر وغيرهما من فلاسفة أوائل ومنتصف القرن العشرين، بما في ذلك عالم الظواهر مارتن هايدجر، والمحلل النفسي جاك لاكان، والناقد الثقافي رولان بارت، والمنظر جورج باتاي، والأعمال اللاحقة للودفيج فيتجنشتاين.[2،ص81]

عرّف جان فرانسوا ليوتار ما بعد الحداثة الفلسفية في كتابه " *الحالة ما بعد الحداثية*" بقوله: "بتبسيط شديد، أعرّف ما بعد الحداثة على أنها عدم تصديق للسرديات الميتافيزيقية" ويعني بالسرديات الميتافيزيقية شيئًا مثل قصة موحدة وكاملة وعالمية ومؤكدة معرفياً عن كل شيء. يرفض ما بعد الحداثيين السرديات الميتافيزيقية؛

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لأنهم يرفضون تصور الحقيقة التي تفترضها السرديات الميتافيزيقية. يزعم فلاسفة ما بعد الحداثة بشكل عام أن الحقيقة تعتمد دائماً على السياق التاريخي والاجتماعي بدلاً من أن تكون مطلقة وعالمية وأن الحقيقة دائماً جزئية و"موضع نقاش" بدلاً من أن تكون كاملة ومؤكدة [3،ص43]

غالبًا ما تكون الفلسفة ما بعد الحداثية متشككة بشكل خاص بشأن التناقضات الثنائية البسيطة التي تميز البنيوية، مؤكدة مشكلة الفيلسوف الذي يميز بوضوح بين المعرفة والجهل، والتقدم الاجتماعي والتراجع، والهيمنة والخضوع، والخير والشر، والحضور من الغياب. [4،ص74]

تواجه الفلسفة الشكوكية ما بعد الحداثية العديد من الانتقادات بما يتعلق بتصوراتها عن الواقع الموضوعي والحقيقة والمبادئ الأخلاقية. واحدة من الانتقادات الرئيسية التي تُوجه لهذه الفلسفة هي تناقضاتها المنطقية؛ فحينما يزعم أنصارها أن "الحقيقة نسبية"، فإنهم في الوقت ذاته يعرضون مفهومًا مطلقًا يتناقض مع طبيعة ما يدافعون عنه. على سبيل المثال، يلاحظ الفيلسوف البريطاني روجر سكروتون أن الكاتب الذي ينفي وجود الحقائق أو يؤكد أن كل شيء نسبي، يطلب من قرائه في الواقع ألا يصدقوه، مما يجعل كلامه مشكوكًا من الناحية المنطقية.

ويعزز هذا النقد كل من الفيلسوفين ثيودور شيك ولويس فون عندما يؤكدان أن قول "لا توجد تعميمات صحيحة أو غير مقيدة" هو تعميم غير مقيد بحد ذاته، مما يطرح تساؤلًا كبيرًا حول صحة النسبية بشكل عام؛ إذ إذا كانت النسبية صحيحة، فهي مخالفة لمنطقها الداخلي.

على مستوى أوسع، تنشأ تساؤلات عن التأثير السياسي لفكرة النسبية في ما بعد الحداثة، رغم ارتباطها التقليدي بالتيارات الفكرية اليسارية. فقد جادل المؤرخ ريتشارد جيه إيفانز بأن رفض النسبية للحقائق الموضوعية قد يُفتح الطريق لتبرير الأيديولوجيات الزائفة، مثل إنكار الهولوكوست أو ترويج الحقائق التاريخية المنحرفة. هنا، يتضح أن النسبية قد تُستغل لتقديم تفسيرات مشوهة للواقع، مما يؤدي إلى تشويه الوعي الجماعي وتوجيهه لخدمة مصالح خاصة. [5،ص82]

تواجه الفلسفة ما بعد الحداثية انتقادات واسعة بسبب الغموض المفاهيمي الذي يميز خطابها، حيث يُنظر إلى المصطلح ذاته على أنه غير محدد بدقة، كما تُتهم هذه الفلسفة بعدم امتلاك أسس معرفية واضحة .ومن بين المنتقدين، اللغوي والفيلسوف نعوم تشومسكي حيث يرى أن مفكري ما بعد الحداثة يعجزون عن تقديم إجابات دقيقة للأسئلة الجوهرية المتعلقة بطبيعة نظرياتهم، وأسسها المنهجية، والأدلة التي تستند إليها، وما تهدف إلى تفسيره. ويؤكد أن هذا الغموض يجعل من الصعب تقييم مدى صلاحية وموضوعية الطروحات ما بعد الحداثية، مما يثير تساؤلات حول قيمتها العلمية والمعرفية..[6،ص33]

ورفض المعالج النفسي والفيلسوف الفرنسي فيليكس جواتاري افتراضاته النظرية بحجة أن الرؤى البنيوية وما بعد الحداثية للعالم لم تكن مرنة بما يكفي للبحث عن تفسيرات في المجالات النفسية والاجتماعية والبيئية في الوقت نفسه في مقابلة مع تزولز لي، لاحظ جان بودريار أن" الحداثة المتحولة"، وما إلى ذلك مصطلحات أفضل من "ما بعد الحداثة". إنها لا تتعلق بالحداثة؛ إنها تتعلق بكل نظام طوّر أسلوبه في التعبير إلى الحد الذي يتجاوز فيه نفسه ومنطقه الخاص. هذا ما أحاول تحليله." "لم يعد هناك أي مادة سرية وجودية. أرى أن هذا هو العدمية وليس ما بعد الحداثة. [7،ص81]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

كانت كتابات ليوتار معنية إلى حد كبير بأثر السرد في الثقافة الإنسانية، وبشكل خاص كيف تغيّر هذا الأثر مع خروجنا من الحداثة ودخولنا في حالة "ما بعد الصناعة" أو ما بعد الحداثة .لقد زعم أن الفلسفات الحديثة شرعت في ادعاءاتها بالحقيقة ليس (كما زعمت هي نفسها) على أسس منطقية أو تجريبية، بل على أسس القصص المقبولة أو" السرديات الكبرى) "عن المعرفة والعالم– مقارنا هذه بمفهوم فيتجنشتاين لألعاب اللغة. وزعم أنه في حالة ما بعد الحداثة، لم تعد هذه السرديات الكبرى تعمل على إضفاء الشرعية على ادعاءات الحقيقة. واقترح أنه في أعقاب انهيار السرديات الكبرى الحديثة، يطور الناس "لعبة لغوية" جديدة – لعبة لا تدعي الحقيقة المطلقة بل تحتفل بعالم من العلاقات المتغيرة باستمرار بين الناس وبين الناس والعالم [8،ص51].

المطلب الثاني/"نيتشه وانتقاده للنظريات المنطقية الموروثة"

"تفكيك البنى المعرفية"

ماذا عن مفهوم "الآخر عن العقل" بحسب نيتشه؟ اي تجاوز العقلانية التقليدية التي تفرض قيوداً ثابتة على الفكر، معتبراً أن العقل ليس أداة مطلقة للحقيقة، بل نتاج تاريخي تحكمه إرادة القوة والتأويل. يرتكز التقليد العقلاني الغربي على اللغة الخطابية. ولكن بحسب نيتشه الخطاب والكلمات هي بخدمة الوظائف الفيزيولوجية. يزعم نيتشه أن الكلمات هي ثانوية؛ لأنها لا تعكس سوى دلالات الفكر. هو يقول أيضاً: إن النشاطات الاجتماعية والإنسانية التي ترافق الكلمات ليست في الواقع إلا خدعة بخدعة. إن بديل المنطقية المركزية يكمن في الوظائف السيكولوجية، أي في الجسم الإنساني. الواقع بالنسبة للإنسان، كما هي حقيقة الكلمات، كل هذا يقوم بحسب نيتشه في الجسم الفيزيائي في مقابل اللغة الخطابية المستندة إلى مفهوم العقلانية، يقترح نيتشه خطاباً مجازياً يعيد موضعة الكلمات إلى أصلها المخفي. وبما أن نيتشه نفسه يستخدم اللغة والكلمات فإن المقاربة التخريبية تجعل من النص مجازاً بالنسبة للجسم الفيزيائي. ولأن نيتشه يرفض الثنائية بين الجسم والكلمات فإنه يقترح دمجاً فلسفياً للجسم والكلمات في المجاز وفي التفسير الذي يمكن إجراؤه لهذا الأخير. ومن ثم فإن الجسد يصبح بنظر نيتشه الأصل وحجر الزاوية للتفسير.[9، ص216]

للمنظورية أثر حاسم في فلسفة نيتشه في (ما بعد الحداثة). إنها "في قلب فكر نيتشه، أن يكون لديك منظور يعني أن تكون لديك آفاق" ومن ثم، فإن جميع الأفكار تحدث فقط من وجهات نظر معينة وهناك العديد من وجهات النظر المحتملة التي يمكن عبرها الحكم على كل الحقيقة أو القيمة. ومن ثم ترفض المنظورية الميتافيزيقيا الموضوعية، مدعية أنه لا يمكن لأي تقييم للموضوعية أن يتجاوز الحقائق السياقية أو التكوين الثقافي أو التسميات الذاتية. ومن ثم، لا ينبغي أن تكون هناك حقائق موضوعية، ولا أي معرفة بالشيء في حد ذاته. ومن ثم تنفصل الحقيقة عن أي نقطة معينة، ومن ثم تختفي أي مبادئ أخلاقية أو معرفية مطلقة: "إن احتياجاتنا هي التي تفسر العالم؛ دوافعنا ودوافعها المؤيدة والمعارضة. كل دافع هو نوع من الرغبة في الحكم؛ "لكلٍّ منا منظوره الذي يرغب في إجبار جميع الدوافع الأخرى على قبوله قاعدة" ترفض هذه المنظورية الميتافيزيقا التقليدية، مدعية أن "الأخلاق ليست سوى تفسير لظواهر معينة، أو بالأحرى، تفسير خاطئ". لن يكون هناك عالم حقيقي مكشوف أمامنا إذا تمكنا من طرح "تفسيراتنا".[10،ص64]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إن الوجهة الأولى لما بعد الحداثة التي نرغب في تحليلها هي مفهوم "التفكيك" وسنرى أن هذا المفهوم ليس منهجاً بل طريقة لاستبعاد العقل. فالمشكلة كما يتلقاها مؤيدو ما بعد الحداثة هي أن نيتشه ليس جذرياً. هو يسجن نفسه في المنطقية المركزية مشتغلاً على المقدمات التي ينوي نقدها.

الجسد بنظر نيتشه غريزة تبني الواقع عبر تفسيره. بهذا المعنى لا يمكن لجسد إلا أن يمثل جوهراً فلسفياً معيناً، حتى لو أنه قضى على كل إسناد لهكذا جوهر. إذ إنه بنظر نيتشه كل شئ يبدأ بالجسد. قبل الجسد، لا أوامر، لا تناسب، لا نص. بعد الجسد يأتي الانتظام والتناسب والنص إن ما يمتاز به المفهوم النيتشي هو ارتكازه على أن الجسد غير قابل لمعرفة الجسد هنا، ولكنه لا يقدم جوهراً للفكر ولهذا الواقع الأنطولوجي، كما يمكن أن يفعل ذلك مؤيدو المقاربة الثنائية الأنطلوجية. الجسد هنا مجموعة ألغاز ومعرفة مستحيلة. على أي حال يستند نيتشه إلى المنظومة العضوية وهي صورة تمثل منظومة شديدة التعدد. أي تعني أن الفكر والمعرفة ليسا منفصلين أو ثابتين، بل هما جزء من تفاعل حيوي يشمل الجسد والعقل، ويخضعان لإرادة القوة والتأويل المستمر.

إن الجسد، في فلسفة نيتشه، لا يعتبر مجرد جوهر ثابت أو مادة جامدة، بل هو حركة مستمرة وموازين قوى في حالة تغير دائم. عبر هذا المفهوم، تظهر إرادة القوة كعنصر أنطولوجي أساسي يحدد جوهر الوجود. لذلك، يُفهم التفسير في هذا السياق ليس كعملية بحث عن معانٍ ثابتة، بل كتفاعل حي مع النصوص والخطب، حيث يصبح التفسير أداة للسيطرة والتحرير، ويهدف إلى أن يكون سيداً للنصوص عبر إعادة تشكيل معانيها وفقاً لمتغيرات القوى الحاكمة. كما يشير أريك بلونديل، التفسير في مواجهة التعددية ليس مجرد محاولة لاستخلاص معنى واحد، بل هو اختبار لعدد من الدلالات المتعددة، مما يفتح المجال لتعدد معاني النصوص، وهو ما يتطلب تحديداً دقيقاً عبر قرارات حصرية، ومن ثم يصبح التفسير وسيلة للـــ سيطرة على المعاني وإعادة تشكيلها بطرق متجددة.

من هذا المنطلق، يظهر الجسد ليس فقط أداة للتفاعل مع العالم، بل آلية تُمكّن التفسير من فرض هيمنته على المعاني، مُعيداً تشكيلها بمرونة بحسب الإرادة والتأويلات المختلفة.[9،ص281]

كانت ما بعد الحداثة بمثابة رد فعل ضد الحداثة. كانت الحداثة تستند عموماً إلى المثالية ورؤية طوباوية للحياة البشرية والمجتمع والإيمان بالتقدم. افترضت أن بعض المبادئ أو الحقائق العالمية النهائية مثل تلك التي صاغتها الأديان أو العلوم يمكن استخدامها لفهم أو تفسير الواقع. جرب الفنانون الحداثيون الشكل والتقنية والعمليات بدلاً من التركيز على الموضوعات، معتقدين أنهم يستطيعون إيجاد طريقة لعكس العالم الحديث بحتة. [11،ص105]

إن الواقع كما حقيقة العالم لعبة تفسيرية، كل كائن يفسر عالمه والنصوص بحسب نظرته الخاصة لا يوجد أي واقع وأي حقيقة غير هذه السيرورة التفسيرية؛ لأننا لا نملك الجسد نفسه، كل تفسير هو فريد بذاته عندما يقارن نيتشه التفسير واللعب، فهو يعد التفسيرات المتعددة لعبة لا متناهية، هي لعبة حيث كل كائن يود أن يفرض رؤيته عن العالم.[9،ص218]

تتطلب القضايا المتعلقة بالعقلانية القانونية، والسلوك المشروع، والرغبات، والمسؤولية، والهوية الفردية والجماعية، قبولًا بوجود تحولات جوهرية تجري في النسيج الاجتماعي. تقوم نظرية وممارسة القانون الليبرالي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

التي تميز الحداثة على فرضية أن اللغة قادرة على نقل المعاني والحقائق المتعلقة بالأحداث التي ينظمها القانون ويعرضها بشكل موضوعي. في هذا السياق، تُستخدم اللغة القانونية المهنية مصطلحات تجريدية مثل "الشيء"، "الموضوع"، "القانون"، "المجتمع"، "الموضوعية"، و"الصفة"، لبناء قواعد قانونية تتماشى مع متطلبات العمومية والموضوعية، التي تحدد طبيعة النظام القانوني. تفترض النظرية القانونية الحديثة أن هذه الثنائيات التمثيلية تمنح النظام القانوني القدرة على إنتاج قرارات محايدة عبر الاعتماد على مصادر تفسيرية قانونية محددة.[12،ص29]

يزعم نيتشه أن المعرفة والوعي لا يمكن أن يكونا حاكمين مطلقين؛ بل فقط عبر النظر إلى العالم الخارجي يمكن إدراك أن كل معرفة متجذرة في وهم الجينيالوجيا .في هذا السياق، يعد النقد الخارجي قائماً على مواقف معينة، مما يتيح لنيتشه فرصة تقييم اللاعقلانية وعدم الحقيقة في المواقف المعارضة. بهذا الشكل، يتطلب الأمر استخدام مفهومي العقلانية والحقيقة كشرط مسبق لأي نقد. من هذه الزاوية، يصبح موقف نيتشه معقداً إلى حد ما، بل قد يتسم بطابع سياسي. ولكن إذا فشل النقد في الكشف عن موقفه، فإنه يصبح بعيداً عن النقد الحقيقي ويقترب أكثر من الشعر. بناءً على هذا التحليل، يمكن التساؤل عن ما إذا كان يجب تصنيف نيتشه فيلسوفاً أم شاعراً ثقافياً.

هنا يدخل مفهوم التفكيك من الداخل أداة نقدية، حيث يُنظر إلى التفكيك على أنه ثغرة في المواقف التي طورها آخرون. يتجلى هذا المفهوم في الفكر ما بعد الحداثي الذي يعمل على تفكيك النصوص. كما يوضح دريدا قائلاً: "حركات التفكيك لا تواجه البنى من الخارج. لا تكون هذه الحركات فعّالة إلا إذا تمت من داخل هذه البنى. عبر التوغل فيها، لأن الكائنات لا تسكن إلا في غياب الشك. عبر العمل الداخلي، بنيوياً، دون القدرة على عزل العناصر، يحدث أن مشروع التفكيك يتخرب عن طريق عمله الخاص".

بعبارة أخرى، يُفهم مفهوم التفكيك على أنه التوغل داخل اللغة والنصوص والمفاهيم بشكل عميق. لا يقتصر الأمر على مجرد التوغل في هذه المجالات الثلاثة، بل إن مفهوم البنية الذي يتبناه دريدا يعتمد على إعادة الكتابة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باللغة والنصوص والمفاهيم .إن النصوص والمفاهيم، بوصفها تفسيراً، تصبح الميدان الذي يتخلل فيه التفكيك من الداخل. عبر هذه إعادة الكتابة التي تحصل عبر التفاعل مع اللغة والنصوص والمفاهيم، يمكن أن تُصبح أساساً للنقاش حول مفهوم العقلانية.[9،ص220]

يعد فريدريك نيتشه بشكل عام رائد الفلسفة ما بعد الحداثية التي تقوم أسسها على الدعوة إلى إعادة تقييم جميع القيم، ونفي الميتافيزيقا التقليدية، والإصرار على المنظورية، ورفض عقلانية التنوير والدعوة إلى إرادة القوة. ولفلسفة نيتشه فيما بعد الحداثة وفكره حول الترجمة أثر أساسي في دراسات ترجمة ما بعد الحداثة، حيث نزعت عن المؤلف لقب إله النص، وحررت المترجم، ووسعت مساحة الدلالات التفسيرية المتعددة. وفي الوقت نفسه، ساعدت رؤيته في انتشال المترجمين من الأسئلة الأخلاقية في إعادة إبداعهم، وشجعتهم على تطوير ذاتية المترجم ومن ثم توسيع أفق دراسات الترجمة. إن أفكار نيتشه الجذرية مثل المنظورية في التفسير، وإعادة تقييم القيم المسيحية، والشعور التاريخي بالماضي، وغزو القديم، وخاصة عن طريق الترجمة، يمكن تطبيقها أيضاً على أفكاره في الترجمة، على الرغم من أنها ليست منهجية كما هي، مما أدى إلى ظهور نهج ما بعد الحداثة الملهم لدراسات الترجمة، وممارسة تأثير دائم وعميق على أتباعه مثل هايدجر، وغادامير، وبنيامين، وباوند، ودريدا،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وشتاينر، وليفير، وفينوتي، إلخ. إن المراجعة التفصيلية لأفكار نيتشه الثاقبة على هذا النحو من شأنها أن توضح أصل دراسات الترجمة في ما بعد الحداثة بشكل عام. [13،ص89]

هنا نعود إلى مفهوم التفسير لدى نيتشه، ولكن بشكل أكثر تطوراً وعمقًا، حيث يظهر التفكيك عملية تحريك إعادة الكتابة داخل النصوص، باعتبارها خطاباً يتعلق بـــ "الآخر من العقل ."**(الوعي المتعدد** أو **التعددية الإدراكية)** يكون تفسير هذه النصوص عبر منطق مركزي يعتمد على وضعها الذاتي، الذي يعبر عن التجربة الجسدية للإنسان. على الرغم من أن دريدا يعمد إلى استخدام النصوص في تفكيكه، إلا أن هذه النصوص لا تتسم، كما يراها نيتشه، بوضعية ثابتة خاصة بها، بل هي قابلة للتحول وفقًا لإعادة الكتابة، التي تتجسد عبر المجاز، مما يجعلها عملية مفتوحة يمكن لأي شخص أن يتفاعل معها ويطبقها. لذلك، لا تُقيد النصوص بوضعية محددة، بل تتشكل عبر تفاعلات قابلة للتغيير والإعادة.[9،ص220]

المطلب الثالث/الأفق الأبوكالبتي

(تفكيك الأسس)

تندرج فلسفة ما بعد الحداثة لدى دريدا وليوتار ضمن إطار "الأفق الأبوكالبتي"، الذي يعد نقطة انطلاق هامة لفهم التحولات الفكرية في هذا السياق. ويشير مفهوم "أفق أبوكالبتي "إلى تلك اللحظة التي يعاد فيها تقييم المفاهيم والقيم المهيمنة على العقلانية الغربية، التي كانت تستند دومًا إلى معانٍ ثابتة ومؤسسية. من البديهي أن هذه المعاني قد شهدت تغيرات كبيرة عبر الزمن، وأن تفكيك النصوص، باعتباره عملية مزدوجة ومعقدة، يتطلب منا تجاوز المعنى القاعدي دون الوقوع في التناقضات .في هذا السياق، يظهر الإشكال الذي طرحه دريدا وليوتار في ضرورة إحياء التفكيك الذي، وفقًا لهما، قد وصل إلى نهايته ضمن نظرية الأفق الأبوكالبتي، التي تعد أفقًا للممارسة التفكيكية.[9،ص221]

الأفق الأبوكالبتي هو مفهوم يعد غامضًا ولا يحدد بشكل صريح سواء من دريدا أو ليوتار .إذ لا يقدم أي منهما تعريفًا ثابتًا لهذا الأفق، بل يمتلك صفة عدم الوضوح والافتقار إلى الكشف، ويمثل الوصول إلى مكان مجهول يحمل رسالة غير موجهة إلى أحد .في هذا السياق، يشير دريدا في نص له عن كانط بعنوان "صوت الأبوكالبتي معتمد في الفلسفة سابقًا "إلى أن الأبوكالبتي يُعتبر الشرط المتعالي لكل خطاب وتجربة .حيث يلاحظ أن النصوص الأبوكالبية، إذا جاز التعبير، تمثل مثالًا نموذجيًا لهذه البنية المتعالية. ومن ثم، إذا كانت الأبوكاليبس تكشف، فإنها تكشف أولًا عن الأبوكاليبس ذاته، أي تمثيل ذاتي للبنية الأبوكالبية للغة، الكتابة، أو تجربة الحضور، سواء كان ذلك في النصوص أو الطبعات العامة. ووفقًا لذلك، يظهر الإرسال الذي لا يمكن تحديده بشكل نهائي، إذ لا يوجد تمثيل ذاتي له ولا نقطة وصول مضمونة.

بعبارة أخرى يصبح التفكيك قلبا للمعنى لصالح نقطة وصول مجهولة، فالفكرة عند ليوتار هي أن الإنساني أو دماغه هو تشكيلة مادية غير أكيدة بالمرة، إن هذه التشكيلة هي بالضرورة عابرة؛ لأنها مرتبطة بشروط الحياة الأرضية التي ليست أبدية، إن التشكيلة المسماة إنسانية أو الدماغ يجب أن نتجاوزها بتشكيلة أخرى أكثر تعقيداً إذا كانت تقوى على إخفاء هذه الشروط الإنسانية أو الدماغية، بهذا يكون قد شكل حقبة عابرة في

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الصراع بين التمايز والأنتروبي. واستمرار التعقيد لا يتطلب وصول الإنسان إلى درجة الكمال، بل تغيّره أو فشله لصالح منظومة أكثر كمالاً. [9،ص222]

هكذا يعمل ما بعد الحداثي في ثغرة النص مع الشعور بأن شيئاً ما موجود. ولكن بما أنه ما يزال سجين المنطقية المركزية، أي التقليد العقلاني الغربي، فهو لا يستطيع أن يكشف هذا الشيء حتى أصحاب التجربة لا يعرفون نقطة الوصول، يعرفون فقط أنها هنا أمامنا.

يمكننا القول: باعتماد الموقف الحديث إن الأفق الأبوكالبتي يكشف أشياء كثيرة. بالفعل إن ما بعد الحداثي يعمل بأفق ديني؛ لديه الإيمان بغد مشرق من دون أن يكون في حوزته أي ضمان فيما يخص تحقيق آماله.

إصدار الحكم هو مفهوم يبرز في إطار الفلسفة التقليدية والميتافيزيقيا الغربية. وفي سياق ما بعد الحداثة، لا تنبثق هذه المسألة من الأفق الفكري الخاص بها. بل على العكس، تمثل "ماذا يعني "عبارة مأخوذة من المنطقية المركزية المرتبطة بتلك الميتافيزيقيا. فيما بعد الحداثة، لا وجود للمفهوم التقليدي للحكم، بل يحل التخريب محل كل تساؤل يتعلق بقدرة الفرد على إصدار حكم. ويمكن تتبع ذلك بداية في رفض القاعدية، ومن ثم يظهر البديل المتمثل في اعادة التقييم الذي يمثل مساراً جديداً في فكر ما بعد الحداثة.

ومع ذلك، فإن التطورات الجديدة في النظرية القانونية قد أنتجت تجزئة أو شرخاً في هذا النموذج التمثيلي. يمكن القول: إننا نشهد، في المجال القانوني، "أزمة تمثيل"؛ لأن شرائع الحقيقة التقليدية تتلاشى وتظهر تفسيرات تقبل الحقيقة بوصفها خطابا مبنيا اجتماعيا وسياقيا. لقد أصبح البحث عن الحقيقة عملية "أداء" اجتماعي. [14،ص89]

لنذهب شطر استبعاد القاعدية فيما بعد الحداثة، يلاحظ يوتار أن "من الخطأ أن يُعد البشر محرك التطور، وأنهم يخلطون بين هذا التطور وتطور الوعي والحضارة. بل هم فقط نتاج ذلك، وأداة السير والشهود فحتى الانتقادات التي يوجهونها لهذا التطور، للامساواته، لغياب انتظاميته لصفته المفروضة، للاإنسانيته، نقول: حتى هذه الانتقادات هي تعبير عن هذا التطور وتساهم في تعزيزه فالثورات والحروب والأزمات والاجتماعات التقريرية والاختراعات والاكتشافات ليست من أعمال الإنسان بل هي مفاعيل وشروط التعقيد وهذه المفاعيل هي دوماً مزدوجة بالنسبة للناس لأنها تقدم لهم الجيد والأسوأ، في الواقع الإنسان ليس مسؤولاً عن الحروب والأزمات والاجتماعات التقريرية والاجتماعات؛ إنها فقط أحداث تقدم الجيد والأسوأ. وهذا لا يتأتى عبر الأسئلة والأجوبة بل يتأتى –كما يرى ذلك نيتشه– من الحياة نفسها أي من دورة الحياة نفسها والحال أن ما لاحظناه للتو يصح بالنسبة لأي مسألة قاعدية. ولكن لا يوجد أي محكمة عليا صالحة للحكم على هذه الحياة، على هذه الأحداث. إن ما بعد الحداثة عند دريدا وليوتار تنظر بازدواجية (بانفصام) للصور الذاتية للحداثة كالعقل والاستقلالية والإرادة والتحرر. ومضاداتها: الإرهاب، الاستبعاد، الجنون، التبعية، وهذا الانفصام، بتضاداته، يجعلنا نتحقق من الحالة القائمة بكل قساوتها، وشذوذها، حالة قائمة لا يمكن تجنبها من هنا لم يعد بالإمكان استخدام مفاهيم العقل والاستقلالية والإرادة والتحرر؛ لأنها متهمة (مضروبة) بتضاداتها. [9،ص224]

لقد جادلنا في أن حلول مشاكل النظام الاجتماعي غير المتجانس الذي نتقاسمه ليست ضمنية في القواعد والمبادئ الموضوعة رسمياً أو في العمليات المنطقية الرسمية لتطبيق القانون. ولا يمكن للنظرية القانونية أن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تتجاهل هذه الحقيقة. ومن الضروري العمل على إحداث تغيير جذري في محتويات هذا التخصص الفلسفي القانوني[15، ص39]

يقوم البديل عند دريدا وليوتار في التخريب. وهذا الأخير يمكن أن ينبني على محورين: السلطة أو الجمالية.

ما يخص السلطة لا يطرح دريدا وليوتار سوى إمكانية واحدة: إما أن نكون جلادين وإما أن نكون في السلطة، إما أن نكون موضوع سلطة، إما أن نستخدم هذه السلطة. إن غياب نظرية قاعدية بما يخص جوهر السلطة المشروعة وغير المشروعة ينتج عنها أن نتلقى مسألة السلطة فقط بوصفها لعبة على مسرح الحالات القائمة. السادية المازوخية تصبح هكذا سوى أوهام أو أيديولوجيات تخفي ما يجري حقيقة في المجتمع، في الحياة.

على محور الجمالية، ومن مثل التخريب الجمالي، يحاول دريدا وليوتار تجييش ما يبقى بنظرهم قادراً على المجابهة على تخريب الحداثة بوصفها مشروعا قاعديا. وبالضبط هنا سيلجآن إلى الأدب المعتبر ملعوناً: ماركيز دوساد، جورج باتاي، أنطونين أرتو، ستيفان مالارمي، ريمون روسيل، موريس بلانشو. في الواقع ما يهمهما في هذه الكتب ليس الناحية الأدبية بل صورة "الآخر من العقل" القائمة فيها ففي الهذيانات الجنسية السادية، في التجاوزات والعدوانيات. كما في الجنون، يقدم دريدا وليوتار فكرة التخريب الجمالي الأصيل لأن هذه الهذيانات، بحسبهما، قد أصيبت ولو قليلاً بمرض الحالة القائمة أو بالمنطقية المركزية، كما هي الأقرب إلى الحياة بكل قساوتها وجمالها في الواقع هذان الكاتبان يطرحان بصورة معيارية صورة "الآخر من العقل" النيتشية والعلاقة مع صورة الجسد أمر مؤكد بنظرهما. علاوة على ذلك هما يقارنان التخريب الجمالي مع كتابة في ثغرات الحداثة. [9،ص225]

لنشر إلى أن نتيجة هذا التخريب هو فقدان معنى لأي درجة حكمية وللقدرة على الحكم. لم يعد من مكان هنا لفرونيزيس أرسطو أو للأورتايلكرافت لكانط. لم يعد ثمة أساس للحكم. لم يعد ثمة أي درجة قاعدية تسمح بالحكم. ولكن في الوقت نفسه يجب أن نشدد على الوضعانية التي تبرز في مفهوم مال بعد الحداثة. بقرارها إلغاء المنطقية المركزية وكل ثنائية تبرز النظرية ما بعد الحداثية بما هي نظرية متموضعة بصورة كاملة على أنها وضعانية خاصة لا علاقة لها بوضعانية قانونية علمية.

المبحث الثاني/ما بعد الحداثة والقانون

مقدمة

انطلاقاً من تحليلنا للبراديغم (المعيار) ما بعد الحداثي يمكننا الآن أن نتوجه إلى انتشار هذا المعيار في القانون. بهذا الهدف سندفع بتحليلنا نحو نظريات في الفلسفة وفي القانون ترتكز إلى هذا البراديغم ولهذا تحديداً فقد منحنا الأولوية، كما ذكرنا سابقاً، لمؤلف كوستاس دوريناس وروني وارنغتون بعنوان: الاجتهاد ما بعد الحداثي قانون النص ونصوص القانون. وتؤكد ما بعد الحداثة على أهمية السياقات الاجتماعية والتاريخية في التفسير القانوني، مما يتحدى فكرة الحقيقة القانونية العالمية والموضوعية. فقد يستخدم للإشارة إلى مجموعة متنوعة من

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الحركات الفنية والثقافية والفلسفية التي تدعي أنها تمثل انفصالًا عن الحداثة. لديهم قناعة مشتركة بأنه لم يعد من الممكن الاعتماد على الطرق السابقة لتصوير.

تتميز فلسفة ما بعد الحداثة بالتشكك الواسع أو النسبي والشك العام في العقل. وتؤكد على نطاق واسع أن المعايير والقيم الفكرية والثقافية الغربية هي نتاج أو متأثرة إلى حد ما بأيديولوجية الجماعات المهيمنة أو النخبة وأنها تخدم مصالحها بشكل غير مباشر على الأقل.

إن وظيفة الاجتهاد ما بعد الحداثي هو إبراز نتائج هذه الفكرة بالنسبة للذات القانونية، الممتلكة للحقوق والواجبات المجردة وبالنسبة للمنظومة القانونية مع مبادئها وشكلها وعقلها الاجتهاد يصبح ما بعد حداثي ليؤكد من جديد نيته الحادة في الانفتاح على عقلانيات متعددة ومفتوحة وعلى المجموعات البشرية.

نحتفظ بهذا المعطى بوصفه مقدمة أولى ونتساءل عن العنصر الأول لنظرية ما بعد الحداثية للقانون، أي موت الإنسان. ثم نتوقف ملياً أمام تحليل التأكيد المتعلق بنهاية السير القانونية الكبرى، وأخيراً ننهي هذا العرض بنظرة مختصرة عن أثر ما بعد الحداثة في القانون.

المطلب الأول/"القانون يمثل زوال الذات الإنسانية وصراع المعنى"

يعد موضوع زوال الذات الانسانية مؤشراً لما بعد الحداثة. بالنسبة للقانون يؤكد دوزيناس ووارنغتن موت الإنسان بوصفها فاعلاً وذاتاً في التاريخ وكذلك كل تمثل لهاتين الوجهتين... يبدو لنا أنه من المهم الاشارة إلى أن المقصود هو الإنسان، بين فاعلين أو خلاقين آخرين للنصوص القانونية، هذه الملاحظة تذهب بنا إلى لغة القانون. إذا نظرنا شطر فلسفة اللغة يمكننا القول: إن الصورة التقليدية تكمن في تأكيد اللغة بوصفها إمكانية إنتاج معنى ذاتي داخلي "بيني" وبوصفها إشكالية علاقة بين متكلم ومستمع بما يخص الإدراك. المهم في هذه الصورة هو أن إنتاج المعنى يتموضع أفقياً وعامودياً، يأخذ إنتاج المعنى أفقياً بعين الاعتبار واقعة أن مستخدمي اللغة هم متشخصنون ومشتركون في هذه اللغة نفسها. ويأخذ إنتاج المعنى عامودياً بعين الاعتبار أن المتكلم والمستمع يستطيعان في حدود العقل استخدام هذه اللغة بصورة خلاقة. [9،ص227]

تعبر ما بعد الحداثة عن النتائج التي تترتب على المثالية التي تبنت المنعطف اللغوي كأداة رئيسية لفهم الطبيعة والواقع. وفيما يخص **وايتهيد**، فإن ما بعد الحداثة تطرح عواقب الواقعية التي تم إعادة بنائها وفقًا لأولوية الأحداث على الأشياء أو المواد. هذا النهج يعد جزءًا من عدة نظريات أدرجتها ما بعد الحداثة، مثل أفكار **دريدا** وآخرين، حيث تفترض هذه النظريات أن الإنسان تاريخيًا يميل إلى بناء مفاهيمه عن الواقع اعتمادًا على ثنائيات متعارضة، مثل (الخير والشر، الذكر والأنثى، المجتمع والطبيعة)، بحيث يتم تصوّر النصفين كمتقابلين في هذه الثنائية. وفي هذا الإطار، كثيراً ما يُساء تقييم هذه الثنائيات. إذ تبرز هذه النظريات محاولة دحض الاعتقاد القائل بأن النص يمثل وحدة متكاملة، وتؤكد أنه يحتوي على معانٍ متناقضة وغير قابلة للتوفيق، مما يجعل من الممكن أن يكون لكل نص أكثر من تفسير واحد. ورغم ما يتسم به النص من تناقضات، فإنه يظل رابطًا بينها بطريقة لا يمكن فصلها، مما يدل على تعذر التوفيق بين هذه التفسيرات المتناقضة.[16،ص98]

والحال أنه مع موت الإنسان بما هو فاعل لا يبحث دوزيناس ووارنغتن إلا على إحلال تأكيد الدلالات محل مسألة المعنى لفهم القانون. الإنسان مات؛ وحدها الدلالات تبقى.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يمكننا أن نفهم المنهج التحليلي الذي تجربه ما بعد الحداثة عبر استعادة صورة الموسيقى. في مفهوم ما بعد الحداثة لا تقوم الموسيقى على أي جوهر ولا على أي معنى. فالدلالات الغرافية "الرسمية" التي يستخدمها المؤلف ليست موسيقى. هي تصبح موسيقى عند نظمها "عند تنفيذها" والدلالات لا يمكن تنفيذها إلا فردياً ولكن التنفيذ لا يملك أي واقع خارج الأصوات. لا يوجد أي تماثل بين الأصوات تتغير إلى ما لا نهاية من فرد لآخر كما يؤكد ذلك دوزيناس ووارنغتن:"إن الدلالات الموسيقية واللغوية لا تتطلب أبداً حضوراً تخيلياً أو اتفاقياً فهي قائمة على تكرار إنتاجي يخلق ما يكرره.

تنقل ما بعد الحداثة إلى مجال القانون هذا البراديغم النظمي الذي يجد مسوّغ وجوده في الجمالية. في الواقع يعني فهم النص القانوني بنظر دوزيناس ووارنغتن ما يلي: "لكي تقوم دالة بعملها يجب أن تكون متكررة. التكرار هو عنصر أساسي للدالة. ولكن بما أن كل تكرار ينبثق من ظروف جديدة، فالمعنى يتبدل باستمرار، ومن ثم ليس من تماثل بين أي دلالات متكررة. فالتكرار الذي هو السبب الأساسي لغياب هوية خاصة للدالة، يرتبط أيضاً بحقل الإنتاجية. في التكرار الدالة تفسد أي تمييز بين الأصلي والنسخة، بين الجوهر والتعبير، بين الظرف والشكل. كل هذه التضادات تعمل بفعل منطق التكرار المستمر" [9،ص228]

لم تكن هذه الاتجاهات الواقعية متسقة عبر التاريخ القانوني الحديث، إذ تأثرت بالعديد من النظم الفلسفية التي سادت وتراجعت في عصور متتالية. وتركز الأسئلة التي يطرحها هذا البحث على مدى التأثير، تتبع فلسفة ما بعد الحداثة هذه الاتجاهات القانونية الواقعية، وتبحث في الفرضية القائلة: إن فلسفة ما بعد الحداثة قد نقلت الفقه الواقعي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح. دريدا، وورتي، وهابرماس، وليوتارد، ودولوز، وغواتاري، وماكنتاير، على سبيل المثال لا الحصر، المفكرين الأكثر ابتكاراً في مجالنا، يصرون على افتراض البنى النظرية للحداثة تماماً كما أعطيت لنا، بهدف انتقادها، لكنهم يظلون غير قادرين أو غير راغبين في تصور الحلول التي تتطلب مغامرة أبعد بكثير من النماذج القديمة[17،ص87]؛ لأن الذاتية تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللغة، ليس ثمة فرد إذاً يكون حاضراً بذاته. عندما نستخدم دلالات للتفكير والتفكر على أنفسنا وتجريب العالم فإن مجرد واقعة تعليق معنى اللغة يؤثر على كل ناحية من نواحي وجودنا. ومن ثم كما في البعد النيتشي، معنى النص القانوني يتشكل في سيرورة التفسير، وسيرورة التفسير هذه هي تموجات الدلالات التي تتابع على وتيرة التكرار التفسيري الذي يقوم به جسد كل فرد.

إذ إن الذاتية التي يتكلم عليها دوزيناس ووارنغتن ليست الذاتية الحديثة بل ذاتية جسدية بالمعنى النيتشي. وكما الموسيقى تخلق مشاعر عميقة لدى المستمعين فإن التفسير القانوني يخلق أيضاً مشاعر عميقة عند الأشخاص الذين يجدون أنفسهم أمام دلالات القانون اللغوي. إن الإبداع الشعوري الذي يصعد في جسد الأفراد يخلق تفسير القانون أولاً في التمظهر غير المرئي لهذه الحركات الداخلية، ثم في دلالات اللغة وأخيراً يترجمها في إرادة أكثر وعياً. وبالفعل فإن تفسير القانون لا يرتبط إلا بالغريزة الجمالية الأصلية. تفسير القانون ليس "التفكير تبعاً لأهداف وغايات" كما تعلم ذلك الحداثة القانونية بل سماع كيف أن الدلالات تتتابع في التكرار وفي السرد. [9،ص229-230]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بحسب دوزيناس ووارنغتن التفسير القانوني هو واقعة لغوية يتقولب التفسير في واقعية النظام القانوني القائم. وأكثر دقة في الواقعية المنظورة اليها كلعبة تفسيرية للغة القانونية والتي يجب على كل كائن أن يفرض فيها بالضرورة مكانه في هذا العالم أو نظرته وكذلك الدلالات التي تتخذ بالنسبة له معنى في التفسير إن التفسير هو تفكيري إدماجي تنظيمي.

المعنى، إذًا، ليس سوى بعدٍ تُعتمده الأنا لأسباب إستراتيجية أو شاعرية. ففي هذا السياق، يصبح ما يهم في النهاية هو التفسير الذي تضيفه الأنا على النص القانوني، ما يؤدي إلى مأزق فكري تؤول إليه ما بعد الحداثة. في الواقع، كما يشير شارل تايلور، إذا كانت أصلية الأنا لا تستند إلا إلى ذاتها، إلى إرادتي ورغبتي في السلطة، فإن هذا الموقف ينتهي بإلغاء التاريخ الطبيعي والمجتمع ومتطلبات التضامن، بل وحتى الذاتية البينية. لذا، فإن الحركات مثل النسوية ما بعد الحداثية، والحركة النقدية ما بعد الحداثية للقانون، وغيرها من الحركات التي اختارت هذا النوع من ما بعد الحداثة، تعمل في تناقض متسارع، حيث تقوم بتفكيك كل سردية بناءً على قاعدة لا تمثل فعلاً قاعدة ثابتة.[9، ص230]

المطلب الثاني/نهاية السيرة القانونية الكبرى

سرد وأدب قانوني

لنحلل الآن هذا التأكيد لدوزيناس ووارنغتن الذي يعلن نهاية السيرة الكبرى، السردية أو القانونية. ثم نحلل النتائج بما يخص القانون.

ينقل دوزيناس ووارنغتن هذه الموضوعة الأساسية إلى البراديغم ما بعد الحداثي، إلى مجال القانون لإعلان نهاية العقلانية القانونية. في الواقع تبعاً لما بعد الحداثية لدريدا وليوتار تفرض المنطقية المركزية الغربية نفسها في السير الكبرى المختلفة المتعلقة بالمفاهيم التقليدية للعقل والحقيقة أو الشكل. بهذا المعنى موضوعة السيرة الكبرى تدعم أفكار الشرعنة والنظام والتماسك التي ميزت التقليد العقلاني. ولكن ماذا يقدم هذا القانون؟

لدى دوزيناس ووارنغتن ثمة أولاً نقد لفلسفة القانون الغربية وبصورة خاصة للقانون الطبيعي العقلاني الذي أدى إلى المشروع الحديث للقانون. يندرج الهم الأساسي بالنسبة للقواعد ضمن هذا المشروع. تبحث السيرة الحديثة عن القواعد القانونية في العقل والحقيقة والشكل أو التسوية. في هذه الظروف تحشر القواعد القانونية في مشروع يحاول ضمان تماسك عقلاني بين مختلف القواعد القانونية. بالنسبة لما بعد الحداثة هذا إن هو إلا وهم. عبر ارتكازهما على البعد النيتشي دوزيناس ووارنغتن يصوغان ما يلي: القواعد هي جذريا ذاتية وترتبط بإرادة السلطة لدى كل فرد عندما لا يكون ممكناً قيام أي تأسيس نهائي أو عندما لا يمكن اكتشاف قواعد تندرج في اسم الله أو العقل أو الحقيقة أو الخير فإن كل القيم تتساوى وكل المفهومات الأساسية للفكر الميتافيزيقي الغربية تفقد قوتها.

المشروع الحديث للقانون هو وهم إذاً. وهم ميتافيزيقي تتعارض معه ما بعد الحداثة بإعادة الكتابة الذي يسكن البنية نفسها للنصوص المؤسسة للحداثة القانونية. والحال أنه، كما رفض السير الكبرى ينطبق بصراحة على المفهومات والقيم المتعالية، فإن الحجة المقدمة تطبع أيضاً إمكانية عدم وجود مفهومات كهذه اللهم إلا كعبارات ذاتية خاضعة لإرادة السلطة للأفراد. [9،ص232]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ولكن أسوأ من الحداثة القانونية، فإن استخدام مفاهيم مثل هذه في سياق المناقشات القانونية لا يعدو أن يكون تعبيراً عن قمع خفي. إذ أن القانون، وفقًا لهذا الفهم، يشكل جزءاً من نظام قيمي، وبذلك يظهر القانون الحديث كأحد القيم التي تحققها فئة معينة من الناس، وهم في الغالب أفراد من الطبقات الوسطى الاقتصادية البيض. وفقًا لما بعد الحداثة، فإن مثل هذه الحقيقة تستبعد بشكل صريح النساء والشباب والأقليات. بمعنى آخر، لا يُسمح للحركات الاجتماعية والدينية والأثنية المتنوعة بالتعبير عن نفسها بحرية.

في الواقع إن غياب كل شرعنة قاعدية ورفضها بحسب ما بعد الحداثة القانونية ليسا سوى نتيجة للرؤية الأبوكالبتية التي عرضنا لها سابقاً. إن المصير المجهول الذي تقترحه علينا ما بعد الحداثة لا يسمح باستدعاء درجة حكمية قاعدية. ولكن عدم القدرة على التمييز بين شيء مشروع أو غير مشروع يقودنا إلى عدم القدرة على الحكم ويؤدي إلى اضمحلال كل ممارسة قانونية.[9،ص232]

هناك واقع طبيعي موضوعي، واقع وجوده وخصائصه مستقلة منطقيًا عن البشر– عن عقولهم، أو مجتمعاتهم، أو ممارساتهم الاجتماعية، أو تقنياتهم الاستقصائية. يرفض ما بعد الحداثيين هذه الفكرة باعتبارها نوعاً من الواقعية الساذجة. إن مثل هذا الواقع الموجود، وفقًا لما بعد الحداثة، هو بناء مفاهيمي، وهو قطعة أثرية من الممارسة العلمية واللغة. تنطبق هذه النقطة أيضًا على التحقيق في الأحداث الماضية من المؤرخين وعلى وصف المؤسسات أو الهياكل أو الممارسات الاجتماعية من علماء الاجتماع. [18،ص78]

أما مسألة البديل، أو الانفتاح الذي تقدمه لنا ما بعد الحداثة في القانون. فيقترح دوزيناس ووارنغتن على هامش النصوص القانونية إستراتيجيتين: أولاً الإستراتيجية الميكروسردية التي يسميانها "علم السرد النقدي" وإستراتيجية "الأدب" كقانون.

بداية لنتوقف أمام الإستراتيجية الميكروسردية التي حققت انتصاراً كبيراً في مجال ما بعد الحداثة. إن القانون الذي تقدمه ما بعد الحداثة يمكن مقارنته بالاستبعاد والإرهاب والسلطة والرقابة. إنه قانون الأشخاص البيض من الطبقات الوسطى الذين هم ضحايا التقاليد التي لم تخضع لإعادة نظر. على العكس، ما بعد الحداثة تريد إعطاء الكلام لمن تعدهم مستبعدين، ضحايا، مقموعين.

بيد أن الميكروسردي لما بعد الحداثة لا يتيح حقيقة الكلام للنساء، للمستبعدين... إن الميكروسردي في ما بعد الحداثة هو لعبة إغراء ليس إلا كما يصف ذلك دوزيناس ووارنغتن: إن التاريخ ما بعد الحداثي للدعوى القضائية وللقانون يقص علينا "مجموعة لا تحصى من القصص، من السرديات المخترعة، المفبركة المسموعة والمتجاوزة" يمكننا جميعنا سرد قصص والذين يسمعوننا يستطيعون في كل لحظة تغيير تفصيل صغير، ومن ثم أن يصبحوا ساردي قصة مختلفة تماماً عن التي قصت في الأصل على مستمعين جدد، وهؤلاء يمكنهم أن يضيفوا تفصيلاً أيضاً وهكذا دواليك. هذه التفاصيل التي نضيفها تغير بالتأكيد ما يُقصّ في البداية. ولكن كما يذكرنا ليوتار هذا النوع من التضبيط في أمور التاريخ يظهر قوة نيتشية قادرة على نسيان الماضي وتفتح إمكانية النشاطات، سيرة العدالة تغدو هكذا لا نظرية ولا قانون بل بعداً وحسب. [9،ص234]

بالنسبة لنيتشه، انهارت كل السرديات الكبرى في عصره. كانت معتقدات الناس في العقل والمنطق، والعلم وقوانينه، والحقيقة والقيمة كلها بلا أساس. لم يعد الإيمان بالعقل والتقدم، الذي ولد في عصر التنوير، قابلاً

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للاستمرار، وكانت الحقيقة الوحيدة الموثوقة هي إرادة القوة، مما دفعه بحماس إلى الدعوة إلى "إعادة تقييم جميع القيم". كل هذه الأفكار ذات طبيعة ما بعد الحداثة لدرجة أنه غالباً ما اعتُرِف به بوصفه رائد ما بعد الحداثة. وجادل هابرماس لصالح "نيتشه الذي يعد نقطة تحول" إلى ما بعد الحداثة؛ لأنه "يتخلى عن المراجعة المتجددة لمفهوم العقل ويودع جدلية التنوير". ورغم تعقيد أفكار نيتشه ما بعد الحداثية، فإن المفاهيم الرئيسة يمكن تصنيفها على النحو التالي: نفي وانتقاد الميتافيزيقيا التقليدية والمسيحية، وتأكيد إرادة القوة، والمنظور. [19،ص73]

بعبارة أخرى السرد ما بعد الحداثي ليس إلا وهماً واستراتيجية بالمقارنة مع كيفية تصور السارد في الحداثة القانونية حيث السرد هو تعبير عن ذات وحيث الأصالة هي مفترضة وأحياناً مراقبة، فإن السرد ما بعد الحداثي يبقى وهماً. المقصود ليس الذات التي تسرد عن نفسها بل السيرة ذاتها التي تنساب عبر دلالات يكررها التفسير ولكن أيضاً لا يوجد أصالة أو رصانة في هذه الظروف ويمكن أن نتأكد من ذلك بفعل عدم التوافق بين الذات وملفوظاتها؛ لأن ثمة ألف شكل لسرد قصص والجميع أحرار في تغيير تفصيل حسب أهوائهم في الواقع السرد ما بعد الحداثي لا تتساوى معه سوى المشاعر وردّات الفعل الشغوفة التي تحصل أثناء السرد. المشاعر تقود السرد بمعناها النيتشي.[9،ص234]

تؤكد الحداثة على الاستدلال المنطقي والاستنتاجي، في حين أن ما بعد الحداثة تلفت الانتباه إلى عدم تحديد اللغة القانونية وغموضها، وتشكك في ثبات المعاني القانونية. يمكن النظر إلى ما بعد الحداثة على أنها رد فعل ضد أفكار وقيم الحداثة، وأنها وصف المرحلة التي أعقبت هيمنة الحداثة على النظرية والممارسة الثقافية في العقود الأولى والمتوسطة من القرن العشرين.[20،ص64]

إن هذا السرد ما بعد الحداثي لا يتوجه إلى القانون كأداة عملية، بل يعمل بوصفه تفكيكاً جمالياً للأمبراطورية القانونية ذات الحجج المؤصلة. نحن جميعنا، وفقًا لهذا السرد، قاصّون، ومرجعنا الوحيد هو القصص التي قُصّت علينا من قبل آخرين. ومع ذلك، في زماننا هذا، يجب على القاص أن يعترف بسلطته وأن لا يتركها لتنفيذ الأمور بلا ضوابط.

من هنا، لا توجد علاقة مباشرة بين السرد والمحاججة. وبما أن القانون الحديث يعتمد على محورية المحاججة كأساس له، فإن السرد القانوني ما بعد الحداثي يبدو وكأنه بديل عن الوعي ويطالب باستحالة إجراء أي حوار عقلاني. وهذا يقودنا إلى التساؤل: لماذا تتجنب ما بعد الحداثة كل حوار؟ هل يتفوق جمال السرد على كل اعتبار آخر، سواء كان سياسيًا أو قانونيًا؟ هل يمكن للسرد، بوصفه خطاباً أحاديًا ذاتيًا، أن يحمل قيمة تتجاوز المجال الجمالي؟

وبينما نميل إلى الإجابة بالنفي على هذين السؤالين، يمكننا أيضًا ملاحظة الثغرة النظرية التي تعتري "البراديغم" ما بعد الحداثي.[9،ص235]

يستمر تحليلنا على قاعدة هذا التأكيد ما بعد الحداثي الذي يريد أن يحل الأدب محل القانون. كما أكد ذلك دوزيناس ووارنغتون: "تعتقد ما بعد الحداثة رهانا متواضعاً على حلول الأدب محل القانون"، بعبارة أخرى، إنه إعلان فناء القانون.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لنستعد نظرية السرد القانوني ولنتابع تحليل دوزيناس ووارنغتن يجب أن نشدد على أن السرد بما هو وهم أو أدب يفعل فعله على العالم عبر قص القانون بصورة مختلفة بما هو تفسير جمالي تحل ما بعد الحداثة القانونية، أو بصورة أكثر دقة، تلوح في الأفق فكرة أن السرد ما بعد الحداثي سيسقط السيرة القانونية الكبرى المزعومة.

والحال أن السرد القانوني ما بعد الحداثي ليس إلا وهماً، دون أي ادعاء بالرصانة أو الحقيقة، ما عدا وجوده كما تؤكد ذلك وضعانيته. يعبر دوزيناس ووارنغتن عن هذا الأمر بالتالي: "إن موضوع نهاية القانون ليست غائبة عن الثقافة الحديثة، كما يبين ذلك البعد الماركسي الجذري. بعكس الماركسية التي صاغت نظرية متعلقة بنهاية القانون بوصفه عنصرا تحريريا ومناسبة لخلق روابط ذاتية بينية متجانسة، فإن ما بعد الحداثة لا تتصور نهاية القانون إلا في أفق ايشاتولوجي. تجيء نهاية القانون عندما تقص جميع كائنات هذا العالم قصصاً. ولكن يستحيل علينا رؤية وتصور هذا المستقبل، لأننا بكل أسف مفسدون بالمنطقية المركزية.[9،ص236]

إن البديل الذي تطرحه ما بعد الحداثة يدلل تماماً على تغيير في الموضوعات نحو السرد، ما يعلن عن شكل آخر من أشكال تصور القانون. والحال أن تصنيف السرد دون حوار، كما تريد ذلك ما بعد الحداثة يؤدي إلى مأزق. دون معايير الرصانة والأصالة يتموضع السرد ما بعد الحداثي خارج المسائل الأساسية، خارج متطلبات المجتمع ووضعية الحياة المشتركة. أبعد مما يهم الفرد الذي يعيش في مجتمع فإن السرد لايمكن أن يطمح إلا إلى جمالية، في أحسن الأحوال.

النتائج والاستنتاجات المسخلصة من البحث

1. تعد ما بعد الحداثة ردًّا محوريًا على الافتراضات والقيم الفكرية التي سادت في المرحلة الحديثة من تاريخ الفلسفة الغربية (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر تقريباً). يمكن اعتبار العديد من المذاهب المرتبطة بما بعد الحداثة بمثابة إنكار مباشر للمواقف الفلسفية التي كانت من المسلم به في عصر التنوير في القرن الثامن عشر، على الرغم من أن هذه الأفكار لم تكن جديدة في تلك الحقبة.
2. عبر تراجعها عن العقلانية، تنقل ما بعد الحداثة الفكر القانوني إلى مسار تفكيكي جوهري يمكن أن نعتبره "مناهضاً للقانون". هذا يؤدي إلى ما يمكن تسميته بـــ "النيهيلية" ("عدم" أو "لا حاجة")، التي تدمج بين الوظيفة المميزة للفن والوظائف المعقدة المشتركة التي تقوم بها الممارسة القانونية الحديثة. في هذا السياق، تظهر ما بعد الحداثة القانونية كتعبير عن رفض شامل، تعد بمثابة رفض لجوانب أساسية وضرورية للوجود.
3. عبر إنكارها لكل المبادئ الفلسفية العملية المرتبطة بالسلطة الشرعية وغير الشرعية، بالعدالة والظلم، بالشرعية وعدم الشرعية، وبين الثنائيات المفهومية الأخرى، تضعف ما بعد الحداثة الأدوات التي تساعدنا على مواجهة متطلبات الحياة المشتركة على الصعيدين الطائفي والدولي. وبما أنه لا يوجد مكان منطقي لهذه الاعتبارات، فلا توجد قوة قادرة على مواجهة القوى التي تضر بالإنسانية أو تسيء إليها. بهذا الشكل، تفتح ما بعد الحداثة الباب أمام أشكال متعددة من التعسف.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

4. ما بعد الحداثة لا يمكنها أبدًا أن تشغل مكانًا عمليًا في المجال القانوني. وبما أن ما بعد الحداثة القانونية ترفض تحديد معنى القانون، فإن أي ممارسة قانونية تصبح بلا قيمة أو غير فعالة. نظرًا لأن ما بعد الحداثة لا تستطيع أن تُمارس أي فعل مسؤول ضمن إطار القانون، فهي لا تعدو كونها انسحابًا جماليًا من الواقع العملي.
5. تظهر فلسفة ما بعد الحداثة قيمة مزدوجة، إيجابية وسلبية. ومع ذلك، ما يهم الإنسان في واقعه العملي هو التأسيس والتأصيل، وليس التفكيك والتقويض. إن السعي الجاد نحو البناء الهادف هو الأكثر أهمية بدلًا من التورط في العبثية والعدمية أو الولوج في عوالم افتراضية فوضوية.
6. تسعى فلسفة ما بعد الحداثة والقانون إلى سد الفجوة بين الفقه الأنجلو–أمريكي ونظرية ما بعد الحداثة، حيث تناقش ليس فقط المناهج التقليدية مثل نظرية القانون الطبيعي والوضعية القانونية، بل أيضًا الفلسفة القارية والدراسات القانونية النقدية.
7. بينما استندت الحداثة إلى المثالية والعقل، ولدت ما بعد الحداثة من الشكوك والارتياب في العقل ذاته. لقد تحدت ما بعد الحداثة فكرة وجود يقينيات أو حقائق عالمية، وركّزت على أن التجربة الفردية وتفسيرها كانت أكثر واقعية من المبادئ المجردة. في حين دافع الحداثيون عن الوضوح والبساطة، تبنت ما بعد الحداثة طبقات معقدة ومتنوعة من المعنى.
8. بالنسبة لما بعد الحداثيين، العقل والمنطق ليسا إلا بنيات مفاهيمية، ومن ثم فهي صالحة فقط ضمن التقاليد الفكرية الراسخة التي يتم استخدامها فيها. في مقابل ذلك، يدافع ما بعد الحداثيين عن فكرة أن العقل والمنطق ليسا عالميين، بل يتبعان السياقات الثقافية والفكرية التي نشأوا ضمنها.

الاستنتاجات

1- فلسفة ما بعد الحداثة تطرح تحديات عميقة لفهمنا للقانون والمعرفة عبر تفكيك الأسس التقليدية.
2- التركيز على التفكيك والتقويض يؤدي إلى رفض الأسس التي تقوم عليها السلطة، العدالة، والشرعية في القانون والمجتمع.
3- رغم القيم السلبية لهذه الفلسفة في تطبيقاتها العملية، فإنها تقدم رؤى نقدية تسهم في إعادة التفكير في كيفية بناء معاني جديدة في مجالات القانون والفكر الاجتماعي.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

قائمة المصادر والمراجع المصادر المعتمدة

[1] "Postmodernism". In Zalta, Edward N. (ed.). The Stanford Encyclopedia of Philosophy Metaphysics Research Lab, Stanford University. (Spring 2015 ed.).P:48
[2] *Preston, John "Paul Feyerabend". The Stanford Encyclopedia of Philosophy. Metaphysics Research Lab, Stanford University. (2016). P:81.*

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[3] Lyotard, J.-FThe Postmodern Condition: A Report on Knowledge. University of Minnesota Press. (1979). P: 43.
[4] Blackburn, Simon "Postmodernism". The Oxford Dictionary of Philosophy. Oxford University Press, UK. (2005). P:74.
[5] Baghramian, Maria and Carter, Stanford Encyclopedia of Philosophy Edward N. Zalta (ed.) (Summer 2017 Edition), p :82
[6] *Aylesworth, Gary. "Postmodernism". In Zalta, Edward N. (ed.). The Stanford Encyclopedia of Philosophy. sep-postmodernism (Spring 2015 ed.).*p: 33
[7] Hannay, Alastair. "Baudrillard, Jean". In Honderich, Ted (ed.) The Oxford Companion to Philosophy. New York:Oxford University.(2005). Press. P. 81.
[8] Scruton, Roger Modern philosophy: an introduction and survey. New York: Penguin Books. (1996). P. 51.
[9] ملكفيك، بجارن: نصوص في فلسفة القانون، تعريب: جورج سعد، دار النشر: دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان، 2005، ص216.
[10] Kilian, Monika, Modern and Postmodern Strategies: Gaming and the Question of Morality: Adorno, Rorty, Lyotard, and Enzensberger (New York: Lang, 1998.p.64.
[11] Geuss, Raymond. The Idea of a Critical Theory: Habermas and the Frankfurt School. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1981.p.105.
[12] Nietzsche's Philosophy of Science: Reflecting Science on the Ground of Art and Life. New York: State University of New York Press, 1994.p.29.
[13] Minda, Gary. Postmodern Legal Movements: Law and Jurisprudence at Century's End. New York: New York University Press, 1995. P.89
[14] Douzinas, Costas. Postmodern Jurisprudence: The Law of Texts in the Texts of Law. New York: Routledge, 1991.p.89.
[15] Farrel, Frank. Subjectivity, Realism and Postmodernism: The Recovery of the World. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.p.39.
[16] Luckacs, Jonh. The End of the Twentieth Century and the Modern Age. New York: Ticknor & Fields, 1993.p.98.
[17] Babich, Babette, ed.. Continental and Postmodern Perspectives in the Philosophy of Sciences. Ipswich, UK: Ipswich Book Co. Ltd., 1995.p.87.
[18] Charles Arthur Willard Liberalism and the Problem of Knowledge: A New Rhetoric for Modern Democracy. University of Chicago Press. 1996.p.78.
[19] Posner, Richard. Overcoming Law. Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press, 1995.p.73
[20] Raz, Joseph. Ethics in the Public Domain: Essays in the Morality of Law and Politics. Oxford: Clarendon Press, 1994.p. 64.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq